برامج المطابقة لقواعد المنافسة ومتطلبات تنفيذها

Competition compliance programs and the requirements for their implementation

د. بدوي عبد الجليل *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، الجزائر،

Email :badaoui.abdeldjalil@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإرسال:09/05 / 2020 تاريخ القبول2021/09/23 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

منح المشرع لمجلس المنافسة صلاحيات عديدة، منها اتخاذ القرار في كل عمل أو تدبير من شأنه ضمان السير الحسن للمنافسة في السوق؛ وبموجب هذه الصلاحية فإن مجلس المنافسة اقترح وشجّع المؤسّسات على اعتماد برامج لمطابقة نشاطاتها لقواعد المنافسة في السوق، وقد وضع مجلس المنافسة في متناول المؤسسات إطارا عام لهذه البرامج تحت مسمى "المستند الإطار"، لكن الغموض الذي يكتسي إعداد وتنفيذ هذه البرامج جعل استجابة المؤسسات لاعتمادها قليلة جدا، وعليه كان الهدف هذه الدراسة هو التعريف ببرنامج المطابقة وما يجب أن يتضمنه وكذا كيفية تنفيذه، وفوائده.

وتوصلنا في الدراسة الى عدة نتائج من شأنها أن تساهم في تبني المؤسسات الإقتصادية لبرامج مطابقة لقواعد المنافسة وبالتالي ترقية المنافسة الحرة والنزيهة بين الاعوان الاقتصاديين بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمستهلكين.

الكلمات المفتاحية: مجلس المنافسة، برنامج المطابقة، المستند الإطار، المؤسسات، الاعوان الإقتصاديين.

Abstract:

The legislature has granted the Competition Board many powers, including the decision-making of any act or measure that would ensure good competition in the market; Under this authority, the Competition Board has proposed and encouraged enterprises to Adopt programs to match their activities with competition rules in the market, The Competition Board has made available to enterprises a general framework for such programs under the title "framework document", However, the ambiguity in the preparation and implementation of these programs has made the response of organizations to their adoption very low, and the objective of this study has been to define the program of conformity, what it should include, how it should be implemented, and its benefits. We have reached several conclusions that will contribute In adopting programs that match competition rules and thus promote economic institutions Free and fair competition among economic agents.

Keywords: *Competition Council, compliance program, the framework document, institutions, Economic agents.*

---

* **بدوي عبد الجليل**

مقدمة:

يعد قانون المنافسة أحد مظاهر التنظيم للاقتصاد الحر، وبإلقاء نظرة على قانون المنافسة الجزائري، نجد أنه قد أرسى قواعد وأسس عامة لخلق بيئة قائمة على المنافسة النزيهة وتجنب أي ممارسات ضارة بها، حيث يحظر تحت طائلة المسؤولية أي ممارسات أو تحالفات أو اتفاقيات تشكل إخلالا بالمنافسة أو الحد منها، بالإضافة حظر كل أشكال التعسف في استغلال وضعيات السيطرة الإقتصادية.

يسهر مجلس المنافسة الجزائري على ضبط المنافسة في السّوق، باعتباره سلطة إدارية مستقلة أنشأها القانون[1] متخصّصة في مراقبة السوق وكشف الممارسات المقيّدة للمنافسة وقمعها[2]، والرّقابة السّابقة لعمليات التجميع [3]؛ ولا تقتصر مهمة الضبط المخولة لمجلس المنافسة على الدور القمعي فقط بل تكتسي بُعدًا بيداغوجيا ووقائيا مُهمًا، وهذا من خلال السلطات المخولة له باتخاذ القرار في كل عمل أو تدبير من شأنه أن ضمان السير الحسن للمنافسة[4].

في إطار ممارسة مجلس المنافسة لمهامه فإنه يقترح ويشجّع المؤسّسات على العمل وفق استراتيجية إرادية للوقاية من المخاطر التنافسية وتسييرها عند وقوعها وهذا باعتماد برامج لمطابقة نشاطاتها لقواعد المنافسة، وقد وضع مجلس المنافسة لذلك إطارا عاما تسترشد به المؤسسات في إعدادها لبرنامج المطابقة يسمى بـ "المستند الإطار" ؛ إنّ إعداد واعتماد المؤسّسات لبرنامج مطابقة لقواعد المنافسة ليس إجباري بل يعتبر أداة اندماج طوعي. وقد تمّ وضع هذا التدبير – برامج المطابقة - حيّز التنفيذ من قبل مجلس المنافسة الجزائري لفائدة المؤسسات حديثًا وذلك في نهاية 2015، وتمّ إطلاقه في أفريل 2016 ، ورغم ذلك فإن مضمون البرنامج وكيفيات إعداده وتطبيقه تبقى مبهمة خاصة بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية التي تعتبر المعني الأول بهذه البرامج وعليه تبقى الإشكالية المطروحة للمؤسسات والاعوان الاقتصاديين هي: **ما هو برنامج المطابقة لقواعد المنافسة؟ وماهي متطلبات تنفيذه؟**

يهدف هذا البحث الى التعريف ببرنامج المطابقة وما يجب أن يتضمنه وكذا كيفية تنفيذه حتى نوفر مرجعا أو إطارا تسترشد به المؤسسات والاعوان الإقتصاديين بصفة عامة. ينطلق هذا البحث من فرضية وجود نموذج تسترشد به المؤسسات لإعداد برامج لمطابقة نشاطاتها لقواعد المنافسة، وانّ اعتماد برنامج المطابقة لقواعد المنافسة يوفر الأمن للمؤسسات في معاملاتها التجارية.

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي لما تتطلبه الدراسة من وصف برنامج المطابقة لقواعد المنافسة وصفا دقيقا مع توضيح مضمونه، والمنهج التحليلي من اجل تحليل العناصر الواردة في "المستند الاطار" لبرنامج المطابقة لقواعد المنافسة و إسقاطها على الواقع العملي والبحث عن كيفية تفعيلها مستعينين في ذلك على تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال. وعليه تمّ تقسيم هذا البحث الى مقدمة متبوعة بمبحثين وخاتمة بحيث خصصنا المبحث الاول لـ مفهوم برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، أما المبحث الثاني فتمّ تخصيصه لـ ومضمون برنامج المطابقة لقواعد المنافسة ومتطلبات تنفيذه وانتهينا الى خاتمة عرضنا من خلالها أهم النتائج التي توصلنا لها.

المبحث الأول: مفهوم برامج المطابقة

تعتبر برامج المطابقة لقواعد المنافسة استراتيجية صادقة من طرف المؤسسات تعبر من خلالها على العمل على مطابقة افعالها وسلوكها لقواعد المنافسة الحرة؛ وللبحث في مفهومها نتناول في هذا المبحث المقصود ببرامج المطابقة لقواعد المنافسة ، ثم نبيّن أهمية برامج المطابقة والغرض منها وفوائدها

المطلب الأول: المقصود ببرامج المطابقة لقواعد المنافسة

إنّ برامج المطابقة لقواعد المنافسة تعتبر تدبير حديث لدى سلطات ضبط المنافسة لذا سنوضح أولا أسس هذا التدبير بالنسبة لمجلس المنافسة الجزائري ثم نتطرق الى تعريف برنامج المطابقة لقواعد المنافسة.

أولا- الإطار التأسيسي لبرنامج المطابقة لقواعد المنافسة في الجزائر

لم ينص الأمر رقم 03-03 المتعلّق بالمنافسة المعدّل والمتمّم السالف الذكر على برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، تمّ اكتشاف هذا المفهوم أثناء مشاركة مجلس المنافسة الجزائري في المنتدى العالمي للمنافسة الرابع عشر (14) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (L'OCDE) في نوفمبر 2015[5].

اعتمد مجلس المنافسة الجزائري فكرة برنامج المطابقة لقواعد المنافسة سنة 2016 مؤسسا ذلك على نص المادة 34 من الامر رقم 03-03 المؤرخ 19 يوليو 2003 بصيغته المعدلة والمكملة [6] التي نصت على ما يلي:

"يتمتع مجلس المنافسة بسلطة اتخاذ القرار والاقتراح وإبداء الرأي بمبادرة منه أو بناء على طلب الوزير المكلف التجارة أو كل طرف آخر معني ، بهدف تشجيع وضمان الضبط الفعال للسوق، بأية وسيلة ملائمة، أو اتخاذ القرار في كل عمل أو تدبير من شأنه ضمان السير الحسن للمنافسة وترقيتها في المناطق الجغرافية أو قطاعات النشاط التي تنعدم فيها المنافسة أو تكون غير متطورة بما فيه الكفاية".

أما المصادر التي اعتمد عليها مجلس المنافسة الجزائري فقد وجدنا من خلال هده الدراسة أنها تتمثل في:

1- الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم[7].

2- "المستند الإطار" 10 فيفري 2012 المتعلق بـ برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، لسلطة المنافسة الفرنسية[8].

3- برامج مطابقة الشركات لقواعد المنافسة لـ مكتب المنافسة "كندا"[9].

4- برنامج مكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات والمطابقة لمكافحة الفساد للمؤسسات[10].

وعليه سيعتمد الباحث على المصادر الواردة أعلاه لإثراء ما نص عليه مجلس المنافسة الجزائري في "المستند الإطار" تحت مسمى برنامج المطابقة لقواعد المنافسة.

ثانيا- تعريف برنامج المطابقة لقواعد المنافسة

عرف مجلس المنافسة برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كما يلي:

" هو إجراء الذي من خلاله تعبر المؤسسات والهيئات المعنية بالتزامها ببعض القواعد وكذا القيم أو الأهداف التي تشكله، وتقوم من خلاله باتخاذ مجموعة من التدابير الملموسة التي تسعى إلى تمكينهم من ضمان احترام هذه القواعد والكشف عن النقائص واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لها والتنبؤ بعدم وقوعها وتكرارها.

يعتبر هذا البرنامج كذلك الوسيلة التي يسمح من خلالها للمتعاملين الاقتصاديين بوضع كل الفرص المتاحة لصالحهم من اجل تفادي المخالفات المتعلقة بالمنافسة و ما يمكن أن ينجم عنها من عقوبات[11].

وجاء في تعريف آخر أنه: " مجموعة ترتيبات تعرب فيها المؤسسات أو الهيئات عن التزامها بقواعد معينة، وبالقيم والأهداف الكامنة ورائها، وتتخذ مجموعة من المبادرات الملموسة لتمكينها من ضمان الامتثال لهذه القواعد، لكشف الانتهاكات المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لها ومنع تكرارها[12]. ويرى مجلس المنافسة أنّ لبرنامج المطابقة عدة خصائص وهي كالآتي:

- يندرج برنامج المطابقة لقواعد المنافسة ضمن استراتيجية الضّبط الإرادي للوقاية من المخاطر التنافسية وتسييرها؛ يتم تشجيع المؤسسات، مهما كان حجمها أو قطاع النشاط الّذي تنتمي إليه، لأنْ تحمي نفسها ضدّ كل إغراء انتهازي وسلوك تعسفي مقيّد للمنافسة، وهذا باعتماد على مستواها برنامج المطابقة المناسب لمتطلباتها، يتعلق الأمر إذن بأداة لمساءلة وتحمّل المسؤولية بالنظر لما يُنتظر من المؤسّسة (السلوك الأخلاقي في سوق تنافسي معقّد والذي تكون فيه المنافسة عادة شرسة ووحشية) [13].

تعتبر برامج المطابقة لقواعد المنافسة أداة ضبط سابق تحت خدمة مجلس المنافسة الجزائري، وينتج عن هذا الصنف من الإجراء الآثار ذاتها للإجراءات التفاوضية، والمتمثلة في إجراء الإعفاء وإجراء قبول التعهدات وكذا إجراء عدم معارضة المآخذ المنصوص عليها في قانون المنافسة، إنّه شكل من أشكال العلاقات التعاقدية بين المؤسسات ومجلس المنافسة الجزائري، والذي يُشارك في عصرنة قانون المنافسة الذي يُنظر إليه من خلال المجلس كقانون مرن وعملي[14].

المطلب الثاني: أهمية برامج المطابقة والغرض منها وفوائدها

نتناول من خلال هذا المطلب لماذا المطابقة لقواعد المنافسة مهمة (أولا) ، ثم ما الغرض من هذا البرنامج (ثانيا)، ثم فوائد برنامج المطابقة (ثالثا).

أولا- لماذا المطابقة لقواعد المنافسة مهمة:

- الأصل هو أنّ كل مؤسسة، بصرف النظر عن حجمها، يجب أن تلتزم بالعمل وفقا للقانون. ويَفترض مجلس المنافسة أن جميع الأعوان الإقتصاديين ملاّك المؤسسات يرغبون في الإمتثال للقوانين السارية. لذلك، من الأهمية وجود برنامج مطابقة لقواعد المنافسة موثوق وفعّال لتفادي مخالفة القوانين، وكذلك لتحديد وتصويب هذا السلوك من جانب المؤسسة أو منافسيها.

- إنّ الجريمة التي ينص عليها القانون تكون عقوبتها غرامات مالية أو عقوبات إدارية أو تعويض، أو نشر القرار الذي يدين المؤسسة ، أو الإلزام بالكف عن الفعل مقابل ضمانات، أو الجمع بين تلك العقوبات. وهذا يؤدي الى التأثير على سمعة الشركة وسوقها؛ إنّ وجود مثل هذا البرنامج يجعل المؤسسة في مأمن عن ذلك[15].

ثانيا- الغرض من برنامج موثوق وفعال للمطابقة لقواعد المنافسة من جانب المؤسسات

يتم وضع برامج للمطابقة لأغراض محددة وتتمثل في[16]:

1- إبلاغ المؤسسات التجارية بكيفية التقليل إلى أدنى حد من حالات انتهاك القوانين، مما يؤدي إلى تجنب العقوبات والتكاليف المحتملة المرتبطة بالدفاع عن عدم تطبيق القوانين.

2- الكشف في أقرب وقت ممكن عن أي خرق قد يؤدي إلى مخالفة القوانين، مما يسمح للمؤسسة أو الفرد بأن يكون أول من يطلب الحصانة من الملاحقة القضائية أو أن يكون في وضع أفضل من التماس أي شكل من أشكال التساهل.

3- التعرف قدر الإمكان، بالظروف التي قد تتأثر فيها المؤسسة بسلوك غير تنافسي للأطراف الأخرى.

ثالثا- فوائد برنامج مطابقة فعال وموثوق

يوفر برنامج للمطابقة جيد التنظيم إطارا للامتثال للقوانين، وتكمن مزايا برنامج مطابقة موثوق وفعّال فيما يلي:

- ✓حماية سمعة المؤسسة[17]: إذ في غياب برنامج للمطابقة لقواعد المنافسة، فإنّ سمعة المؤسّسة بحدّ ذاتها في خطر، لأنّه تتشوّه صورة المؤسّسات الّتي تتعرض لغرامات لمساسها بالمنافسة وبالتالي تفقد ثقتها، سواء في أذهان عملائها وشركائها ومعاونيها وكذا مساهميها .[18].
- ✓تعزيز قدرة الشركة على تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم؛ حيث أنه من المرجح أن تجذب الشركة التي تتمتع بسمعة الالتزام، الموظفين المؤهلين بدرجة عالية وأن يكون لديها معدل استبقاء أعلى؛
- ✓تعزيز قدرة الشركة على جذب العملاء والموردين الذين يفضلون الشركات ذوات المعاملات الأخلاقية والاحتفاظ بهم؛
- ✓الحد من مخاطر المخالفات[19]: تُشكّل خطوة وضع برنامج المطابقة لقواعد المنافسة بالدّرجة الأولى تدبيرا للحماية؛ فهو يحمي المؤسّسة قانونيا، حيث يمكن لها أن تساهم في تخفيض خطر مخاصمتها من قبل أحد منافسيها أمام مجلس المنافسة أو أن تكون محل تحقيق من هذا الاخير[20].
- ✓والإنذار المبكر باحتمال حدوث انتهاكات للقانون[21];: يرى مجلس المنافسة [22]أنه حتى يكون هذا البرنامج فعال يجب على المؤسسات والمنظمات المعنية اتباع هدفين متمثلين في:

-التنبؤ بأخطار المخالفات التي يمكن أن تقع من جهة؛

-توفير امكانيات الكشف ومعالجة المخالفات التي لم يكن بالإمكان تفاديها.

- ✓السماح للمؤسسة بالاستفادة من معاملة مواتية في إصدار الأحكام أو تخفيض التكاليف المرتبطة بالمحاكمات والغرامات وعمليات الحجز غير السليمة والإشهار غير المشروع للأنشطة في حالة إجراء تحقيق من المجلس أو إجراءات المحاكم؛
- ✓التخفيف من مخاطر تعرض الموظفين والإدارة والشركة نفسها للمسؤولية المدنية؛
- ✓توجيه الموظفين إلى السلوك المناسب إذا طُلب منهم تقديم أدلة أثناء التحقيق الذي يجريه المجلس أو إذا كانت الشركة خاضعة للتحقيق؛
- ✓مساعدة الشركة وموظفيها في المفاوضات مع المجلس، على سبيل المثال، بالسماح لهم بالإبلاغ عن مخالفة الأعمال في وقت مبكر بما يكفي لمنحهم فرصة التماس الحصانة أو التساهل؛
- ✓زيادة الوعي بإمكانية السلوك غير المشروع الذي يخالف القانون من قبل المنافسين والموردين وعملاء السوق[23].

المبحث الثاني: مضمون (إطار) برامج المطابقة ومتطلبات تنفيذه والنتائج المترتبة عنه

وضع مجلس المنافسة تحت تصرف المؤسسات مجموعة من الممارسات الحسنة التي تسمح بالمساهمة الفعالة في تجسيد برنامج مطابقة لقواعد المنافسة جدير بالثقة والفعالية، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مضمونها (مطلب أول)، ومتطلبات تنفيذ هذه البرامج (مطلب ثان)، ثم نتطرق الى النتائج المترتبة عنها (مطلب ثالث) مستعينا بذلك على التجارب الدولية خاصة الفرنسية والكندية و من خلال ما توفر لذينا من خبرات غرفة التجارة الدولية حول برامج المطابقة لقواعد المنافسة.

المطلب الأول: مضمون برامج المطابقة

يعتمد برنامج المطابقة على مجوعة إجراءات متعلقة بالإعلام، التحسيس والتكوين طبقا لقواعد المنافسة لفائدة المسيرين، والإطارات الأجراء والأعوان الآخرين، وهذه الإجراءات من شأنها أن تساعد المؤسسة في تخفيض الخطر من ارتكاب مخالفات مقيّدة للمنافسة من جراء عدم معرفتها، او عدم فهمها أو قلة تثمينها لقواعد المنافسة[24]. إن تنسيق هذه الإجراءات مع ميكانيزمات الرقابة والمراقبة والعقوبات يمكن يجعل هذه الوقاية أكثر نجاعة، وكذلك يسمح بالكشف عن وجود المخالفات، غير أن هذه المبادرات لا يعني انها أن تحد بصفة كاملة من ارتكاب المخالفات[25].

إضافة إلى الإعلام والتحسيس ولأجل تكوين المسيرين و الإطارات والمستخدمين والأعوان الآخرين للمؤسسة أو الهيئة طبقا لمبادئ المنافسة، فإن هذا البرنامج الذي يتطابق مع هذه المبادئ، يجب أن يتضمن مجموعة من العناصر المهيكلة[26]؛ إنّ الطريقة التي يجب أن تكون عليها هذه العناصر والشكل الذي تكتسيه وكذا كيفية تنفيذها تتغير من برنامج الى آخر. وعليه، فإنه **لا يوجد برنامج مطابقة محدد؛ وإنما مثل هذا البرنامج الإيجابي يجب أن يعد طبقا لتحاليل مجردة خاصة بالمخاطر المتعلقة بالشركة** أو الهيئة التي تستخدمها والخصائص الشخصية، لا سيما:

- شكل أو أهمية المؤسسة أو الهيئة؛
- طبيعة أنشطتها والقطاعات التي تنتمي إليها والأسواق التي تنشط فيها؛
- تنظيمها، طريقة تسييرها وكذا ثقافتها [27].

إنّ توفر مختلف هذه العناصر ضروري في كل الحالات من منظور مجلس المنافسة، لكي يمكن الحكم على برنامج المطابقة أنه فعال مسبقا، أو بصيغة أخرى، وقت اعتماده وكذا التطبيق الفعلي له[28].

لذا يجب أن تكون هذه العناصر مدونة في **وثيقة محيّنة وسهلة الوصول اليها من طرف الجميع**، على شكل مستند أو ملف رقمي تطلق عليها معظم سلطات المنافسة اسم " **المستند الإطار**" « Document Cadre » ، وتتضمن ما يلي:

أولا- اتخاذ موقف واضح، صريح و علني من أعضاء المؤسسة وبصفة عامة من طرف جميع المسيرين والمتعاملين[29] والتي تتمثل في:

أ. التأكيد على أن احترام القواعد التي تمنع الممارسات المنصوص عليها في أحكام المادة 14 من الأمر رقم 03-03 ، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المعدل والمتمم، المتعلق بالمنافسة، إذ أنّ هذه القواعد ليست فقط التزام قانوني، وإنما أيضاء عنصر أساسي للمسؤولية الاقتصادية للمؤسسة أو الهيئة نظرا للنتائج السلبية التي يمكن لهذه المخالفات أن تسببه للاقتصاد والمستهلكين.

ب. الأخذ بالالتزامات العامة والدائمة باحترام قواعد المنافسة ودعم البرنامج الموضوع للتنفيذ بهدف دفع كافة المسيرين، وكذا الإطارات وكافة المستخدمين والأعوان، للامتثال لهذه القواعد وتفادي المخالفات والكشف عنها وكذا معالجتها في أسرع وقت لتفادي المخاطر القانونية والمالية والتجارية وكذا فيما يتعلق بالسمعة التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة[30].

ثانيا- التعهد بتعيين شخص أو عدة أشخاص على مستوى المؤسسة أو الهيئة مكلفون بمتابعة برنامج المطابقة [31].

هؤلاء الأشخاص يجب:

أ. أن يكونوا معينين من طرف أجهزة المديرية للمؤسسة ويتمتعون بسلطة وكفاءة مؤكدة على مستوى المؤسسة أو الهيئة؛

ب. أن يكرسوا بصفة فعلية لتنفيذ برنامج المطابقة؛

ت- أن تكون لديهم إمكانية الدخول المباشر إلى أجهزة الرقابة إذا كان إشكال مرتبط بالمنافسة أو ببرنامج المطابقة يتطلب ذلك (مثال على ذلك، في حال الكشف عن مخالفة)؛

ث- حيازة السلطات الضرورية لضمان التطبيق الفعلي لبرنامج المطابقة؛

ج- الاستفادة لأجل بلوغ هذه الغاية من الإمكانيات البشرية والمالية الكافية، طبقا لحجم المؤسسة أو الهيئة.

ثالثا- التعهد بوضع الإجراءات الفعلية الخاصة بالإعلام والتكوين والتحسيس، والتي تضم، في اطار احترام قانون العمل ما يلي[32]:

أ. إعداد ونشر دوري الى جميع عمال المؤسسة أو الهيئة، وكذا الى الإطارات والمستخدمين والأعوان المعنيين، الوثائق و مستندات تتضمن ما يلي:

- شرح الاتجاه والميول التطبيقي لقواعد المنافسة؛
- تحسيسهم بالأهمية والمصلحة، بالنسبة للمؤسسة أو الهيئة وكذا لكل واحد منهم بصفة شخصية، بأن يمتثل لهذه القواعد في إطار نشاطاتهم المهنية؛
- أعلامهم بالميكانيزمات الداخلية التي تمكنهم من الحصول على الارشادات او التبليغ عن وجود مخالفات مؤكدة أو محتملة لهذه القواعد؛

ب. إجراءات إعلامية داخلية عامة تبين أسباب اعتماد برنامج المطابقة.

ت. إنجاز دوري لتكوينات إجبارية حول قواعد المنافسة، وآثارها الملموسة على المؤسسة، يكون موجهه للمسيرين، الإطارات والمستخدمين والأعوان الذين يمكن أن يصدر منهم خطر معين (مثال: المسؤولون عن تحديد الأسعار أو بمصلحة المبيعات، أو الذين يشاركون في أشغال المنظمات المهنية)، يكون متبوعا إذا اقتضى الأمر بتكوينات منتظمة في حال وقوع حدث معين (مثال: في حال توظيف مستخدم جديد له علاقة بقواعد المنافسة أو اكتشاف مخالفة).

ث. اعلام بوجود أو سبب وجود برنامج مطابقة، في أقرب الآجال بعد المصادقة عليه، كل من الشركاء التجاريين الرئيسيين الذين يزاولون نشاطهم بصفة منتظمة مع المؤسسة أو الهيئة (مثال: مورّدو أو موزّعوا المؤسسة، خاصة عندما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وكذا الى المساهمين، الذين يمكن أن يكونوا معنيين بها.

رابعا- التعهد بوضع ميكانيزمات حقيقية متعلقة بالمراقبة، التدقيق والإنذار تتضمن في اطار احترام قانون العمل ما يلي[33]:

أ. اعتماد إجراءات تهدف إلى ضمان وتقدير الاحترام الشخصي لسياسة المطابقة لقواعد المنافسة التي تعتمدها المؤسسة أو الهيئة (مثل هذه الإجراءات يمكن أن تأخذ شكل تدابير مدمجة ضمن النظام الداخلي للمؤسسة أو الهيئة، بنود مدرجة في عقود العمل، أو حتى شهادات فردية منظمة للمطابقة).

ب. وضع حيز التنفيذ إجراء يسمح لكل مستخدم او عون تابع للمؤسسة او الهيئة بالتنبيه أو التحذير عن وضعية خرق قواعد المنافسة والتي يمكن أن تتمثل في:

- طلب استشارة، حتى وإن كانت بصفة استعجالية، من الشخص أو الأشخاص المكلفين ببرنامج المطابقة أو من مراسليهم المحليين حول السلوك الذي يجب اتباعه في أي مسالة تتعلق باحترام قواعد المنافسة.
- تحذيرهم بنية حسنة، وإن تحتم الأمر بصفة سرية، مع ضمان الإستفادة من إجراءات الحماية ضد أية متابعات، على أساس أنه كان على دراية بمخالفة مؤكدة أو محتملة متعلقة بقواعد المنافسة، حيث يجب أن يعالج هذا الاجراء المتعلق بالإنذار المهني بنظام معلوماتي ذات طابع خاص.

ت. إنجاز تقييمات دورية لمختلف الجوانب المتعلقة ببرنامج المطابقة، وكذا التدقيق القانوني والتجاري، لا سيما في الحالات التي يمكن أن تخلق مخاطر جديدة للمؤسسة أو للهيئة المعنية (مثال: شراء مؤسسة جديدة أو تطوير حرفة جديدة)، هذه التقييمات والتحقيقات التي يجب أن تكون موثقة، هي ملزمة، حتى تسمح للمؤسسة أو الهيئة من تقييم حقيقية ونجاعة برنامجها، ولتحسينه إذا تطلب الأمر، وعرضه على أطراف أخرى مستقلة، يمكن أن يكون ضروريا لضمان الموضوعية.

خامسا- الالتزام بوضع حيز التنفيذ اجراء متابعة حقيقي يتضمن، في اطار احترام قانون العمل ما يلي[34]:

أ- اجراء يتعلق بمعالجة طلبات الاستشارات، فحص الإنذارات وتحليل الإجراءات الواجب اتباعها؛

ب- وجود مجموعة من العقوبات، خاصة التأديبية منها، تطبق في حال خرق سياسية المؤسسة أو الهيئة فيما يتعلق بالمطابقة لقواعد المنافسة، ويكون تنفيذ هذه العقوبات حقيقي ونسبي، مع أخذ بعين الاعتبار الحالة الشخصية للمعني وسلوكه.

المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لتنفيذ برنامج مطابقة لقواعد المنافسة موثوق وفعال

إن وضع برنامج مطابقة موثوق وفعال، مع احترام موارد المؤسسة في ضوء أنشطتها، يسمح بمعالجة ملف المخاطر الخاص بأنشطتها. وفي جميع الحالات يجب أن يكون لبرنامج مطابقة موثوق به وفعّال سبعة عناصر أساسية[35] وهي:

أولا- الالتزام الواضح، الصريح والعلني من طرف المسيرين لاحترام قواعد المنافسة ومساندة برنامج مطابقة المؤسسة:

إن الالتزام والدعم الاداري الواضح والمستمر هما الاساس لبرنامج موثوق وفعال للمطابقة من جانب المؤسسات ويكون من خلال وضع آليات تؤكد ذلك، منها:

1. الدعم الاداري

لتعزيز ثقافة المطابقة، يجب أن تبدأ من القمة؛ بحيث يجب على إدارة المؤسسة، عند تنفيذ التزاماتها الائتمانية، أن تتصرف دائماً بحكمة ومهارة وعناية، وأن تفعل ذلك في المصلحة العليا للمؤسسة، بما في ذلك الامتثال للالتزامات القانونية ذات الصلة.

إضافة الى المخاطر التقليدية التي تواجهها المؤسسة عادةً، يجب على الإدارة أيضًا تحديد المخاطر الرئيسية المتعلقة بالمطابقة التي تهددها وتضع الأنظمة المناسبة لإدارتها؛ كما يجب تعمل الإدارة على تعزيز ثقافة االمطابقة لقواعد المنافسة داخل المؤسسة من خلال المشاركة بنشاط في برنامج المطابقة، وكذا القيام بدور واضح للغاية في الترويج له على أساس مستمر، وتبرهن على التزامها الواضح والمستمر والقاطع بالامتثال لقواعد المنافسة النزيهة، وأن تبين أن مخالفة القانون غير مقبول بأي حال من الاحوال.

إن تبني القيم والمبادئ التي لا يتم تنفيذها من شأنه أن يضعف مصداقية البرنامج ويقلل من الفوائد المحتملة التي قد تجنيها المؤسسة من برنامجها.

إنّ فشل برامج المطابقة لقواعد المنافسة يرجع إلى حد كبير إلى عدم الالتزام بالتنفيذ من طرف الإدارة.

2- تعيين مسؤول أو عدة مسؤولين بالمؤسسة لتنفيذ برنامج المطابقة ومنحهم الصلاحيات والإمكانيات الضرورية لتجسيد ذلك.

لضمان تحقيق الشركة لأهدافها المتعلقة بالمطابقة، يجب على المؤسسة تعيين مسؤولية برنامج المطابقة الخاص بها إلى إطار سامي في المؤسسة و يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

- إبراز مكانة عالية في المؤسسة ولقب مناسب **"مسؤول المطابقة"** .
- الاستقلالية، والروح المهنية والسلطة لتنفيذ واحترام برنامج موثوق وفعال في المؤسسة؛
- الموارد البشرية والمالية اللازمة وفقا لموجز بيانات المخاطر في المؤسسة؛
- إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية العليا وفهم ما يحدث في المؤسسة، وفي المجال الذي تعمل فيه، والقدرة على تقييم حجم المخاطر من عدم المطابقة لقواعد المنافسة.

3- مشاركة مجلس الإدارة

ينبغي أن يقدم الموظف المسؤول عن المطابقة تقريرا إلى مجلس الإدارة أو إلى إحدى لجانه (مثل لجنة مراجعة الحسابات) فيما يتعلق ببرنامج المطابقة، مثل تنفيذ البرنامج وفعاليته، والاجراءات التأديبية الناجمة عن انتهاك السياسات والاجراءات المتعلقة بالبرنامج، وأي إدعاء بمخالفة القوانين.

وينبغي أن يكون لمجلس الإدارة وحده سلطة فصل موظف المطابقة بموجب شروط وضعها المجلس مسبقا. وتشكل مشاركة مجلس الإدارة، أو حتى لجنة من لجان المجلس، تشكل مستوى إضافيا من الحماية الائتمانية، على افتراض أن أحد المسيّرين هو مصدر مخالفة القانون.

ثانيا- تقييم مخاطر المطابقة في المؤسسة

إن التقييم الدقيق للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أي شركة من شأنه أن يسمح للشركة بتطوير استراتيجيات المطابقة والتي بفضلها تستطيع المؤسسة مواجهة المخاطر؛ إن عدم الامتثال لقواعد المنافسة يعني أن المؤسسة وموظفيها يخضعون لعقوبات مدنية، ويتعرضون لخطر تشويه سمعتهم؛ ولمنع عدم المطابقة لقواعد المنافسة، ينبغي على المؤسسة: إجراء تقييم للمخاطر لمعالجة النطاق الكامل لمخاطر عدم المطابقة على نحو ملائم؛ وضع برنامج مطابقة للمؤسسة يعالج هذه المخاطر؛ تعزيز ثقافة المطابقة كوسيلة للحد من المخاطر أو التخفيف منها. ويقترح الخبراء [36] لأجل تقييم المخاطر اتباع الخطوات التالية:

1- تحديد مجالات المخاطر

بالتعاون مع الإدارة، يكون مسؤول المطابقة مسؤولاً عن تحديد المخاطر القانونية الرئيسية التي تواجه المؤسسة. ومن ثم تستطيع المؤسسة أن تكيّف برنامجها للمطابقة بحيث يتناسب مع المخاطر المحددة التي تواجهها وأن تعتمد تدابير المطابقة التي تتناسب مع المخاطر الأكثر احتمالاً والأخطر.

يوفر اختيار النهج المناسب المرونة اللازمة لوضع برنامج يعالج المطابقة من وجهات نظر محددة: حجم الأعمال، وطبيعة الصناعة، وثقافة المؤسسة الداخلية؛ على سبيل المثال، لابد أن تشتمل كل المؤسسات، بصرف النظر عن حجمها، على تدابير تعالج تعرضها المحتمل لأحكام التلاعب بالقانون، وعموما لابد أن يحمل البرنامج فقرات خاصة بالممارسات المقيّدة للمنافسة.

ومع ذلك، يجب أن تدرك المؤسسات أن المخاطر يمكن أن تتغير مع تطور أنشطتها، وأن برامج المطابقة الخاصة بها تحتاج إلى أن تكون مرنة بما يكفي للتكيف. على سبيل المثال، قد تنشأ مخاطر جديدة من ظروف

جديدة أو غير عادية، مثل عندما تشارك الشركة في عملية دمج أو تسوق منتج جديد أو تدخل في سوق جغرافية جديدة.

2- تحديد الموظفين المعرضين للخطر

ومن بين الطرق التي يمكن بها تحديد المخاطر، تحديد الأفراد داخل الشركة الذين من المرجح أن يخرقوا القوانين؛ ويعتبر الأشخاص الذين يتصلون بالمنافسين للمؤسسة، مثل المسؤولين عن المبيعات والتسويق، والذين يشاركون في الأنشطة التي تنظمها الجمعيات التجارية ويحضرون المؤتمرات والمعارض التجارية، هم الأكثر ميلاً إلى المشاركة في الأنشطة التواطئية من أولئك الذين يؤدون واجبات في التصنيع أو التمويل؛ وكذلك، أي شخص يعطي توجيهات للجمهور للترويج لمنتج أو مصلحة تجارية سوف يتطلب، كحد أدنى، توجيه بشأن أحكام القانون بالنسبة للإرشادات الخاطئة أو المضللة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إعلام جميع الموظفين ببرنامج المطابقة، إذ قد يميل موظف تمّ الإستغناء عنه إلى اتخاذ إجراءات تشكل خطرًا على المؤسسة. في مثل هذه الحالات، من المرجح أن تيسر الأدوات التي تشجع الموظفين على تهيئة بيئة عمل ممتعة في جميع أنحاء المنظمة، بما في ذلك على مستوى الموارد البشرية، وهذا من شأنه اكتشاف الخروقات ومنعها.

بالإضافة إلى ذلك، قد تفكر المؤسسة في مطالبة الموظفين الذين قد يكونون منخرطين في أنشطة غير قانونية أو معرضين لها بالتوقيع على مستند يشير إلى أنهم قرئوا برنامج الشركة وفهموها، بما في ذلك سياساته وإجراءاته.

3- تحديد التغييرات التي قد تؤثر على ملفات تعريف المخاطر.

إن أي تحول كبير في نشاط المؤسسة من الممكن أن يؤثر على ملف المخاطر. على سبيل المثال، قد يكون لتقليص حجم المؤسسة آثار سلبية على فعالية ضوابط المطابقة. إنّ قرار الدخول إلى سوق إنتاج جديد أو سوق الجغرافية جديدة يمكن أن يغير درجة المخاطر. وقد يؤدي كذلك دمج حملة إعلانية أو إطلاقها إلى تغيير حجم المخاطر بحيث ينبغي مراعاتها.

على نحو مماثل، لابد أن يكون التقييم المستمر للمخاطر المترتبة على هذه المهمة قادراً أيضاً على الكشف عن المخاطر الجديدة الناشئة عن مصادر خارجية، مثل تلك المرتبطة بالتغييرات في التشريعات، والقوانين، والسياسة المنتهجة من المجلس، والتغيرات التي تطرأ على الصناعة (على سبيل المثال، خصائص الأسواق التي تعمل فيها المؤسسة، والمنتجات الجديدة، والأسواق الجغرافية الجديدة، وإلغاء القيود التنظيمية، والتغيرات في المنافسة، والتغيرات في مستويات العرض والطلب) .

ثالثا- تحديد سياسات وإجراءات المطابقة الخاصة بالمؤسسة:

ينبغي تطوير ثقافة المنافسة عند كافة المسؤولين، إطارات ومستخدمي المؤسسة المعنيين بوضع برنامج المطابقة الملائم مع أنشطة المؤسسة ويتيح لها وضع ضوابط داخلية تأخذ في الاعتبار ما ينطوي عليه من مخاطر.

إن وضع وتوثيق قواعد وإجراءات المطابقة المصممة للعمل أمر أساسي لنجاح البرنامج. يجب تكييف هذه القواعد والإجراءات قدر الإمكان مع أنشطة المؤسسة والمهام اليومية للموظفين وملف مخاطر المؤسسة؛ على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة تقدم عروض الأسعار بشكل متكرر، فقد تدرج في سياساتها وإجراءاتها قائمة بالأشياء التي يجب القيام بها وعدم القيام بها أثناء إعداد عرض الأسعار، وعلى نحو مماثل، يمكن أن تشير بوضوح إلى موظفيها بعدم التحدث إلى المنافسين بشأن التسعير أو منح العقود أو العملاء أو الحد من توفر منتج ما، في سياق مهني أو اجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع سياسات وإجراءات لضمان عدم تضليل أي إعلان أو تسعير أو معلومات أخرى تقدم للجمهور.

يجب أن تضع سياسات وإجراءات المطابقة ضوابط داخلية تهدف إلى منع حدوث المخالفات، كما يجب أن تكون مصممة بحيث تتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها الشركة. وعلى سبيل المثال، يجب :

- التأكد من أن الموظفين المكلفين بالمشتريات من الموردين المنافسين ليسوا أنفسهم المسؤولين عن المبيعات والتسويق؛
- مطالبة الموظفين بالحصول الموافقة وتلقي تكوين على برنامج المطابقة قبل حضور اجتماعات الجمعيات التجارية التي قد تشارك فيها المؤسسات المنافسة؛
- ضمان مشاركة الموظفين فقط في الجمعيات التجارية التي تنفذ برامج مطابقة موثوقة وفعالة[37].

رابعا- التدريب والتوعية

كل برنامج مطابقة موثوق به وفعال يجب أن يتضمن عنصراً مستمراً للتدريب والاتصال من خلال دورات التكوين[38] يركز على مسائل المطابقة، ويوجه للموظفين على جميع المستويات الذين قد ينخرطون في أنشطة غير قانونية أو يتعرضون لمثل هذه الأنشطة.

1- أهمية التدريب للمطابقة لقواعد المنافسة

ويهدف برنامج الامتثال إلى منع مخالفة القانون. يجب على جميع الموظفين فهم معايير السلوك المقبول فيما يتعلق بأنشطة أعمالهم. ومن الضروري تدريب الموظفين والمديرين حتى يتسنى لهم التعرف على الأعمال غير القانونية وزيادة الوعي بنطاق العقوبات والإجراءات التصحيحية في حالة عدم المطابقة لقواعد المنافسة. ونظراً للخصائص الفريدة لكل مؤسسة، فإن المكتب يدرك أن الشركة تحتاج إلى المرونة في تصميم برامج فعالة للاتصالات والتدريب في مجال المطابقة.

2- تصميم برامج التواصل والتدريب المتعلقة بالمطابقة

كل برنامج موثوق به وفعال لا بد من أن يتيح غرس المبادئ العامة في الأذهان، والسياسات الخاصة بالمؤسسات؛ كما ينبغي أن توفر برامج التواصل والتدريب للموظفين توجيهات ملموسة بشأن كيفية تأثير سياسات وإجراءات المطابقة على العمليات اليومية، وقد تكون دراسات حالة مستمدة من الظروف التي تواجهها المؤسسة فعالة بوجه خاص، خاصة الحالات التي أدت فيها المخالفات إلى اتخاذ إجراءات تأديبية.

وقد تشمل برامج التواصل والتدريب الإضافية وصف الأعمال غير القانونية ونشر نشرات تتناول مسائل المطابقة الشائعة التي قد تؤثر على أنشطة المؤسسة[39].

3- أداء التدريب.

ويتعين على أي شركة أن تختار أكثر أساليب التدريب والاتصالات فعالية لموظفيها، استناداً إلى حجم الشركة وتقييم المخاطر المترتبة على مطابقتها لقواعد المنافسة. على سبيل المثال، تعتبر الحلقات الدراسية الصغيرة، والكتيبات الإرشادية، ورسائل البريد الإلكتروني، والتدريب عبر الإنترنت، وحلقات العمل أساليب مختلفة أثبتت فعاليتها.

ويكون الأخصائيون أكثر فعالية في تقديم الدورات التدريبية (على سبيل المثال، مستشار قانوني أو موظف مطابقة كفء).

4- الحاجة إلى التدريب الالزامي

يجب أن تطلب الشركة من جميع الموظفين الذين يشغلون مناصب ذات مخاطر عدم المطابقة المعترف بها الخضوع للتدريب على مخاطر عدم المطابقة كجزء من برنامج المطابقة لقواعد المنافسة. وينبغي أن يطلب من المعينين الجدد لهذا النوع من المناصب أن يكملوا التدريب كجزء لا يتجزأ من مسؤوليات المنصب. بناءً على المخاطر المرتبطة بالمنصب، يجب أن يُطلب من المدراء والموظفين الحاليين تحديث تدريبهم بشكل دوري.

ولضمان إتمام جميع الموظفين للتدريب، ينبغي على الشركة توثيق معدل الحضور ومراعاة ذلك في مراجعة أداء أو مردودية الموظف للفترة المعنية.

كما ينبغي أن تقوم الإدارة بدور نشط في نشر رسائل المطابقة، مما يعزز دعمها للبرنامج من خلال القيام بأنفسهم بالتدريب اللازم على المطابقة، وإرسال رسائل بريد إلكتروني لدعم برنامج المطابقة، وذكره في الاجتماعات والعروض والخطب. وعلى هذا النحو، يمكن للإدارة أن تستفيد من المعلومات التعليمية التي يقدمها مجلس المنافسة لتيسير عملية التدريب والأمثلة على المؤسسات والأفراد الذين أجازتهم على خرق قانون المنافسة[40].

خامسا- آليات المراقبة والتحقق والإبلاغ

تعتبر آليات المراقبة والتحقق والإبلاغ ذات أهمية حاسمة لنجاح أي برنامج من برامج مطابقة المؤسسة لقواعد المنافسة، ولضمان مصداقية وفعالية برامج المطابقة، ينبغي للمؤسسات أن تقوم ضمن هذه الآليات بما يلي:

1. **آلية المراقبة:** مراقبة برامجها بشكل مستمر لضمان التنفيذ الفعال[41] ؛

وتشير آلية المراقبة إلى الإجراءات مستمرة تنفذ لتفادي مخالفة القانون، وقد يتطلب الأمر مراقبة دورية أو دائمة وفقًا للمخاطر، وينبغي أن تجد المؤسسة في ذلك فرصة للتحقق مما إذا كانت ممارساتها الداخلية والخارجية يحتمل أن تتعارض مع هذه القانون.

2. **آلية الإبلاغ:** التحقق بانتظام مما إذا كان قد حدث انتهاك للقانون، والتأكد، عند الاقتضاء، من اتخاذ التدابير المناسبة؛ قد تكون عمليات التدقيق دورية أو مخصصة أو يتم تشغيلها عند وجود حدث. والغرض منها هو تحديد ما إذا كان قد حدث انتهاك للقانون، وإذا كان الامر كذلك، ضمان اتخاذ الاجراء المناسب. قد تختلف طرق التحقق من المطابقة لقواعد المنافسة من مؤسسة إلى أخرى، وذلك وفقًا للمخاطر الخاصة بكل مؤسسة[42].

3. **آلية التدقيق أو التحقق:**

إن وضع إجراء سري للإبلاغ داخلي يشجع الموظفين على تقديم معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن مخاطر عدم احترام لبرنامج المطابقة، وهي معلومات يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لمزيد من التحقيق من جانب موظف المطابقة.

ويجب أن يكون الإداريون والموظفون والأشخاص الممثلون للمؤسسة قادرين على طلب المشورة وإثارة الشكوك دون خوف من الانتقام ودون الاضطرار إلى المرور عبر مشرفهم.

وينبغي دعوة الموظفين إلى الإبلاغ بحرية عن أي أعمال يبدو أنها تتعارض مع القانون أو سياسات المطابقة.

وينبغي للبرنامج أن يبين بوضوح الأفعال التي ينبغي الابلاغ عنها ومتى ولمن.

ويمكن استحداث آلية فعالة لتقديم التقارير بطرق شتى. على سبيل المثال، إنشاء آلية إبلاغ سرية، أو حجز خط هاتفي سري، أو تعيين مستشار قانوني أو موظف مطابقة كجهة اتصال فيما يتعلق بمسائل المطابقة لقواعد المنافسة.

ينبغي تقديم ضمانات من أن أي شخص يستجوب أو يشارك في التحقيق لن يتعرض لأعمال انتقامية من موظفي المؤسسة، بما في ذلك الإدارة.

- وفي حين أنه من المهم وجود آلية داخلية للإبلاغ، فإن بعض الحالات قد تتطلب استخدام آلية خارجية للإبلاغ.

وخلاصة القول أنه، عندما تكون آليات الرصد والتحقق والإبلاغ فعّالة، فإنها تمنع الانتهاكات والسلوك المعرّض للخطر وتكشف عنه، وترفع مستوى وعي الموظفين، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفضل إجراءات الرقابة ومراجعة الحسابات والإبلاغ التي تتيح للمؤسسات تحديد مجالات المخاطر، هي تلك التي تتطلب تدريباً إضافياً، وتلك التي تتطلب وضع سياسات جديدة في مجال المطابقة لقواعد المنافسة.

ورغم أن جميع هذه الآليات ضرورية لنجاح برنامج المطابقة، فمن الضروري أن يكون موظف المطابقة قادرا على إجراء تحقيق شامل ومهني في مسائل المطابقة التي أثيرت وأن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد للخروقات الجارية بغية منع تكرارها.

سادسا- التدابير تأديبية و التحفيزية في مجال المطابقة لقواعد المنافسة

تُظهر التدابير التأديبية المنتظمة وخطط الحوافز المناسبة في مجال المطابقة، أن المؤسسة تأخذ على محمل الجد أي مخالفة للقانون وتتعهد بالعمل على عدم تكرارها.

إن اعتماد مدونة للاحكام التأديبية أو سياسة توضح العقوبات التي يتعرض لها الأشخاص الذين يمارسون أعمالا غير مشروعة أو يشاركون فيها أو يرفضون الامتثال لبرنامج المطابقة، له أثر رادع، كما يبرهن على استعداد المؤسسة لتنفيذ البرنامج. وعليه يجب على كل برنامج مطابقة أن يوضح أن التدابير التأديبية (مثل تعليق العمل أو تخفيض الرتبة أو الطرد أو المقاضاة في العدالة) سيتم اتخاذها ضد المسير أو موظف يخالف البرنامج القوانين. وينبغي أن يشير هذا البرنامج أيضا إلى أنه سيتم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد المسيرين الذين لا يتخذون التدابير اللازمة لتحديد سوء السلوك أو منعه، وفقا لالتزامات برنامج المطابقة أو الذين لا يتخذون الاجراءات التأديبية المناسبة.

إنّ الحوافز المناسبة لأجل احترام برنامج المطابقة من شأنها أن تعزز إلى حد كبير ثقافة المطابقة لقواعد المنافسة (على سبيل المثال، يمكن الأخذ بعين الاعتبار احترام قواعد البرنامج عند النظر في تقييمات الموظفين وترقيتهم ومكافآتهم). وكذلك تعتبر الحوافز أدوات فعالة للمؤسسة التي تريد اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز برنامج المطابقة.

سابعا- تقييم برنامج المطابقة

ومن الضروري إجراء تقييم مستمر لمعرفة ما إذا كان البرنامج قادرا على تحقيق هدفه الرئيسي، ومن الضروري أيضا رصد تطور القوانين وأنشطة المؤسسة لتحديد كيفية تأثير هذا التطور على البرنامج.

تكفل التقييمات المنتظمة لفعالية برنامج المطابقة تحقيق هدفه المتمثل في ضمان احترام قواعد المنافسة النزيهة، كما يحدد ما إذا كان البرنامج يأخذ في الاعتبار المخاطر الجديدة أو الناشئة؛ وينبغي أن يكون لموظف المطابقة سلطة إجراء هذا التقييم وتعديل برنامج المطابقة وفقا لذلك.

حينما يكون للتعديلات على القوانين أو الاجتهادات القضائية أثر مباشر على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، ويجب على موظف المطابقة أن يتخذ إجراء فوريا لإبلاغ الموظفين بكيفية مواصلة احترام البرنامج المعد من المؤسسة.

ويرى الخبراء [43] أنه لتقييم فعالية برنامج قائم، يمكن للمسؤول عن برنامج المطابقة أن يقوم بما يلي:

- إجراء دراسات استقصائية وتنظيم اجتماعات غير رسمية لمتابعة التدريب، ووضع فرق إستشارية.
- تحقق بانتظام من معرفة الموظفين بالأفعال والسياسات والإجراءات المتعلقة بالقوانين والمواقف والمعتقدات المتعلقة بالمطابقة، لتحديد ما إذا كان ينبغي تحديث البرنامج أو تعديله.

إنّ توفر التقييمات المنتظمة أيضا فرصة لاستكمال المواد التدريبية وكيفية تدريسها من أجل إنعاش اهتمام الموظفين بالتدريب. وفي برنامج المطابقة، هناك عدد من العناصر التي يمكن تقييمها، على سبيل المثال:

- الهيكل العام للبرنامج.
- الخطرات المنتهجة لوضع البرنامج لتحديد ما إذا كانت جميع عناصر البرنامج قد نفذت.
- آثار البرنامج لتحديد فعاليته، وما إذا كان الموظفون قد أدركوا أهدافه الرئيسية، وما إذا كانت أساليب التدريب فعالة.

-ما إذا كانت السياسات والإجراءات الكتابية القائمة تؤدي إلى المطابقة، مثل التأكد من أن البيانات المقدمة للجمهور ليست مضللة.
-ما إذا كان البرنامج والسياسات والإجراءات ذات الصلة تأخذ في الاعتبار تطور القوانين.
-ما ا إذا كان من السهل فهم السياسات والإجراءات؛
-ما إذا كانت آليات التحقق تكشف عن الأنشطة غير القانونية على نحو كاف.
-إذا كانت آليات الإبلاغ تعمل كما هو متوقع منها، فهل الموظفون مستعدون لاستخدامها أو يخشون الانتقام؟

المطلب الثالث: النتائج المرتبطة ببرنامج المطابقة لقواعد المنافسة

نصت المادة 60 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة على أنه " يمكن مجلس المنافسة أ أن يقرر تخفيض مبلغ الغرامة أ أو عدم الحكم بها على المؤسسات التي تعترف بالمخالفات المنسوبة اليها أ أثناء التحقيق في القضية، و تتعاون في الاسراع بالتحقيق فيها و تتعهد بعدم ارتكاب المخالفات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا ألامر" يعتبر النص الوارد أعلاه تكريس من المشرع لسلطة مجلس المنافسة في تحديد مبلغ الغرامة وكذا التفاوض مع المؤسسات المعنية بالممارسات المقيّدة للمنافسة، إذ يمكن له أن يقبل التزامات و تعهدات و اعترافات منها من أجل وضع حد لهذه الممارسات، ومنه نتساءل عن موقع برنامج المطابقة من هذه الامتيازات؟ لذا نتناول من خلال هذا المطلب مدى أهمية برنامج المطابقة عند تحديد العقوبة (فرع أول)، ثم نتطرق الى أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة في إطار الإجراءات التفاوضية (فرع ثاني)

الفرع الأول: أهمية برنامج المطابقة عند تحديد العقوبة

نتناول مدى اعتبار اعتماد برنامج المطابقة كظرف مخفف (أولا) ، ثم نبحث في مدى اعتبار اعتماد برنامج المطابقة كظرف مشدد عند تحديد العقوبة (ثانيا).

أولا- مدى اعتبار اعتماد برنامج المطابقة كظرف مخفف

إنّ وجود برنامج مطابقة جدير بالثقة والفعالية يفيد في تفادي المخالفات، والكشف عن التي تعذر منعها وتسيير النتائج المنجرة عنها بما يخدم مصالح المؤسسة او الهيئة المعنية على وجه أفضل[44].

وعليه فإن مجلس المنافسة يعتبر في حال ارتكاب مخالفة فعلا بوجود برنامج مطابقة أنه من غير المناسب، أن نعتبر وجود هذا البرنامج يشكل ظرفا مخففا[45].
وحقيقة الأمر أنه عندما ترتكب مخالفة على الرغم من وجود برنامج للمطابقة، فإن هذا العنصر لا يغير من واقع المخالفة. وعليه فإنّ هذا البرنامج لا يؤثر على شدة المخالفة وعلى درجة الضرر الذي قد تسببه للاقتصاد. وعلاوة على ذلك، إذا كان صحيحا أن وجود برنامج مطابقة قد يكون من قبيل التمييز بين المؤسسة أو الهيئة المعنية وبين المشاركين الآخرين في المخالفات الذين لا يملكون هذا البرنامج، فإن مجلس المنافسة يرى أن هذا العنصر لا يستحق النظر في سياق إضفاء الطابع الفردي على العقوبة (تخفيف العقوبة)، ما دام أنه لم يمنع حدوث المخالفة[46].

ثانيا- مدى اعتبار اعتماد برنامج المطابقة كظرف مشدد عند تحديد العقوبة

لا يعتبر مجلس المنافسة أن وجود برنامج مطابقة لقواعد المنافسة يؤدي الى تطبيق ظروف مشددة حتى وإن تبين أن الشركاء أو المسيرين هم الذين ساهموا في ارتكاب المخالفة على الرغم من التزامهم باحترام قواعد المنافسة ودعم البرنامج الذي تم وضعه من طرف المؤسسة أو الهيئة المعنية[47].

يعتبر **مجلس المنافسة** أنّ مثل هذه الوضعيات تتطلب تفعيل **قانون العقوبات الجزائية من طرف المعنيين (المسؤولية الجزائية للمعنيين)**، إذا كانت الشروط التطبيقية المتعلّقة بأحكام المادة 57 من الأمر رقم 03-03، المعدل والمتمّم، متوفرة، مع إمكانية فرض غرامة مالية للمؤسّسة أو للهيئة المعنية، طبقا لأحكام المادة 56 من نفس الأمر[48].

ونشير في هذا الإطار أنه لا مجال لتطبيق المسؤولية الجزائية للمعنيين في قانون المنافسة الجزائري فمند منذ صدور الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة فإنّ متابعة الممارسات المقيّدة للمنافسة أصبحت من اختصاص مجلس المنافسة بصفة كلّية وحتى المسؤولية الشخصية للشّخص الطبيعي ينظر فيها هذا الأخير؛ حيث يُفهم من نص المادة 57 من الأمر ذاته بأنّه يعاقب بغرامة قدرها مليوني دينار جزائري، كل شخص طبيعي ساهم شخصيا بصفة احتيالية في تنظيم الممارسات المقيّدة للمنافسة وفي تنفيذها كما هي محدّدة في الأمر، وبالتّالي لم يعد يترتب عن هذه المساهمة **المسؤولية الجزائية للشّخص الطبيعي المعني – كما هو وارد أعلاه-** ، ممّا يدل على إزالة التجريم كلية عن الممارسات المقيّدة للمنافسة في الجزائر. وعليه يجب على مجلس المنافسة مراجعة ما ورد في النقطة 4 من الفصل الخامس الذي يحمل عنوان " النتائج المرتبطة ببرنامج المطابقة لقواعد المنافسة "

أماّ في فرنسا، تتمّ متابعة الممارسات المقيّدة للمنافسة من قبل سلطة المنافسة الفرنسية، ما عدا جنحة مساهمة الشّخص الطبيعي بصفة شخصية في إعداد وتنفيذ الممارسة، ويترتب عن هذه الجنحة المسؤولية الجزائية لهذا الشخص ، خلافا للمشرّع الجزائري[49].

الفرع الثاني: أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة في إطار الإجراءات التفاوضية

يقوم مجلس المنافسة في إطار اجراءات البث في القضايا المعروضة عليه بالتفاوض مع المؤسسات المعنية، فما المقصود بالإجراءات التفاوضية (أولا) وما أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة في إطار تلك الإجراءات (ثانيا)

أولا- المقصود من الإجراءات التفاوضية

يعرف التفاوض على أنه "نوع من الحوار أو تبادل الاقتراحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل الى اتفاق يؤدي الى حسم نزاع بينهم، وفي نفس الوقت الحفاظ على المصالح المشتركة فيما بينهم"[50].

خوّل المشرّع الجزائري لمجلس المنافسة سلطة التفاوض، وذلك بموجب المادة 60 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة الآتي نصها:

" يمكن مجلس المنافسة أن يقرر بتخفيض مبلغ الغرامة أو عدم الحكم بها على المؤسسات الّتي تعترف بالمخالفات المنسوبة إليها أثناء التحقيق في القضية، وتتعاون في الإسراع بالتحقيق فيها وتتعهّد بعدم ارتكاب المخالفات المتعلّقة بتطبيق أحكام هذا الأمر.

لا تطبق أحكام الفقرة الأولى أعلاه، في حالة العود مهما تكن طبيعة المخالفات المرتكبة" يفهم من نص المادة أنه رغم السلطة المخولة لمجلس المنافسة بتقرير عقوبات إدارية في شكل أوامر بوقف الممارسات المقيّدة للمنافسة أو تدابير مؤقتة للحدّ من آثار هذه الممارسات، أو ترتيب عقوبات مالية، فإنه يقبل التزامات واعترافات وتعهدات من المؤسسات المعنية بوضع حدّ للمخالفات المرتكبة مقابل إعفائها من العقوبات المقرّرة بحقّها أو التقليص منها وهذه الصلاحية ذات أهمية قصوى لأنّها تكرّس تطوّر دور مجلس المنافسة من وسيلة قمع إلى سلطة تفاوض بمناسبة حلّه لقضايا المنافسة.

ترمي الإجراءات التفاوضية إلى تحقيق العديد من الأهداف، من خلالها تبرز صور التّفاوض وآليات التعاون، فإذا تعلق الأمر بالمساهمة في تسهيل الحصول على أدلّة اثبات من أجل كشف بعض الممارسات المقيّدة

للمنافسة و التي تتسم بالخطورة نكون أمام اجراءات الرأفة، أما اذا كانت الغاية هي تغيير سلوكيات المؤسسة مستقبلا والتعهد بعدم الإخلال بقواعد المنافسة كنا أمام اجراءات التعهد، واذا انتهى الأمر الى تسريع الإجراءات وربح الوقت كنا أ أمام اجراءات عدم الاحتجاج على المآخذ، هذه الآليات الثلاث تكون شديدة الارتباط بمراحل سير الأجراءات العادية التي تمر بها القضايا أمام مجلس المنافسة[51].

ثانيا- مدى أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة في إطار الإجراءات التفاوضية

نتطرّق في هذا المجال إلى دراسة أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة في تعزيز اللّجوء **إلى إجراء الإعفاء**، ثمّ نشرع في البحث عن أهمّية هذا البرنامج بربطه **مع إجراء التعهّد .**

1- أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة في تعزيز اللّجوء إلى إجراء الإعفاء

في حال أنّ مؤسسة أو هيئة حائزة على برنامج مطابقة اكتشفت بفضل هذا البرنامج مخالفة منصوص عليها في احكام المادة 6 من الأمر رقم 03-03، المعدل والمتمم (اتفاق أفقي سري على سبيل المثال) بين المتنافسين، فإن مجلس المنافسة، يعتبر أنه من واجب المؤسسة أو الهيئة ليس فقط وضع حد لمساهمتها في المخالفة، وانما كذلك، أن تقوم بصفة عاجلة بعد إحاطة نفسها بكل الاستشارات الداخلية والخارجية حول القضية، بتقديم طلب الإعفاء طبقا لأحكام المادة 60 من الأمر رقم 03-03، المعدل والمتمم، السالفة الذكر؛ هذا الأعفاء الكلى أو التام يمكن أن يوافق عليه مجلس المنافسة طبقا للإجراءات المعمول بها في هذا الشأن، في حال توفر الشروط المتعلقة به[52].

ولكي تستفيد المؤسّسة أو الهيئة المعنية من التخفيض أو الإعفاء من الغرامة، وفقًا للمادة 60 السالفة الذكر يجب على هذه الأخيرة **أثناء التحقيق في القضية**:

- الاعتراف بالمخالفات المنسوبة إليها، - التعاون في الإسراع في التّحقيق فيها، - تتعهّد بعدم ارتكاب المخالفات المتعلّقة بتطبيق أحكام الأمر رقم 03-03 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة[53].

في حال توفر مؤسسة على برنامج مطابقة يستجيب للسلوكات الحسنة وتكتشف من تلقاء نفسها على وجود مخالفة غير خاضعة للإجراء المتعلق بالإعفاء وهذا قبل فتح أي تحقيق أو إجراء من طرف هيئة منافسة أو هيئة ضبط، فإن مجلس المنافسة يعتبر أنه من مسؤولية الطرف المعني وضع حد لهذا السلوك وأن تتدارك الوضع في أقرب الآجال (كتغيير المؤسسة لاستراتيجيتها التجارية أو البنود التعاقدية تسمح لها من خلق تعسف في استغلال وضعية هيمنة أو اتفاق عمودي).

إذا لجأ المجلس إلى أختبار مدى شرعية الأفعال المعنية طبقا لقواعد المنافسة وأن المؤسسة قادرة على الإثبات عن طريق أدلة موضوعية وقابلة للفحص، بأنها قامت حقيقة بالكف عن ارتكاب المخالفة بمحض إرادتها قبل فتح أي تحقيق أو إجراء من طرف أي سلطة منافسة (مثلا في إطار اتفاق تبادل معلومات مع مجلس المنافسة)، يمكن لها في هذا الصدد الاستفادة من الظروف المخففة في إطار تحديد الغرامة المتعلقة بها [54].

2- أهمّية برنامج المطابقة لقواعد المنافسة بربطه مع إجراء التعهّد

يُعتبر الإجراء المتعلّق بالتعهّدات من الوسائل القانونية الّتي تسمح لكل سلطة منافسة ضمان تنظيم وضبط محكم للسّوق، يهدف هذا الإجراء إلى التأكيد أنّ المؤسّسة تُوقّف أو تُغيّر بمحض أرادتها السلوكات الّتي تهدف إلى خلق الاختلالات بالنسبة لقواعد المنافسة.

يسمح تطبيق تلك التعهدات لمجلس المنافسة وكذا للمؤسسات والهيئات الّتي تقدّمها باقتصاد الموارد، كما أنّ مهمّة الدّفاع المتعلّقة بالأمن الاقتصادي العام المخولة قانونا لمجلس المنافسة تؤهله لإصدار القرارات الخاصة

بالتعهّدات، وهذا ليس لإرضاء طلب جهة شاكية، وإنما لوضع حدّ لوضعيات يمكن أن تلحق أضرارا بالمنافسة[55].
وقد صرّح مجلس المنافسة الجزائري، من خلال النشرة الرسمية للمنافسة عدد 10 ، لسنة 2016 بأنّه "يجب الربط بين إجراءين مهمين تم العمل بهما منذ 2015 من طرف المجلس وهما: **الإجراء المتعلّق بالتعهّدات، وبرنامج المطابقة لقواعد المنافسة"** [56].

عندما يتم تبليغ المآخذ المسجلة عن طريق التقرير الأولي المُعد من طرف المقرر حسب نص المادة 52 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة الى مؤسسة لا تحوز على برنامج مطابقة يجوز لها التنازل عن الحق في الاعتراض عليها، كما يمكنها من جهة أخرى أن تتعهد بتغيير سلوكها في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بوضع برنامج مطابقة لقواعد المنافسة، وعندما تقوم بوضع برنامج مطابقة فإن المقرر يرى أنه من الضروري اقتراح على المجلس أخذ هذا المبادرة بعين الاعتبار- التراجع عن الطعن في المآخذ المسجلة والتعهدات التي تلتزم بها - ومجلس يمكن أن يعتبر أن هذه التعهدات جوهرية، ذات مصداقية وقابلة للفحص إذا كانت تستجيب للسلوكات الحسنة المبينة بهذا البرنامج أو المستند الإطار، مع مراعاة الفحص الشخصي الذي ينبغي أن تقوم به في كل قضية، طبقا للخصوصيات المتعلقة بها[57].

عندما تكون المؤسسة أو الهيئة المعنية قبل تبليغ المآخذ المسجلة حائزة على برنامج مطابقة لا يستجيب للسلوكات الحسنة المعنية، وتقوم باقتراح اتخاذ تعهد يرمي إلى تحسينه لمّا يتطلب ذلك، فإن المقرر يرى أنه من الضروري اقتراح على المجلس أخذ ذلك بعين الاعتبار، وهذا في إطار الإجراء المتعلق بالإعفاء، ومجلس المنافسة بدوره يعتبر أنّ هذا التعهد جوهري، ذو مصداقية وقابل للفحص، وهذا ضمن التحفظ نفسه أي مع مراعاة الفحص الشخصي الذي ينبغي أن تقوم به في كل قضية، طبقا للخصوصيات المتعلقة بها[58].

إذا قبلت المؤسسة أو الهيئة المعنية اقتراح تعهدات باعتماد برنامج مطابقة يستجيب للسلوكات الحسنة المبينة بهذا المستند الإطار أو تحسين برنامج موجود سالفا في الحدود المسطرة لهذا الغرض، فإنّ مجلس المنافسة يوافق في هذا الصدد، على تخفيض العقوبة المالية أو عدم النطق بها ضد المؤسسة أو الهيئة المعنية.

عندما يقبل المجلس بالتعهد الرامي إلى اعتماد المؤسسة أو الهيئة لبرنامج مطابقة إلزامي، فإن المجلس يقوم لاحقا بالتأكد من التنفيذ الفعلي للبرنامج؛ كما يجب أن تكون المؤسسة أو الهيئة المعنية على استعداد لإتاحة تقرير كامل ودقيق للمجلس بما يضمن تنفيذ هذه التعهدات وكذا الاستجابة لأي طلب أو سؤال في هذا الصدد[59].

خاتمة:

ختاما لما سبق نقول أنّ احترام قواعد المنافسة هو الضمان الأساسي لاستثمارات المؤسسات في المجال الإقتصادي وذلك لما ينتج عنه من توفير البيئة المناسبة لنمو الاعمال التجارية والنشاط في بيئة تنافسية حرة ونزيهة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعهد المؤسسات الناشطة في السوق بذلك - بعدم خرق قوانين المنافسة الحرة -، ولتسهيل هذه المهمة وجعلها في متناول المؤسسات الإقتصادية، اقترح مجلس المنافسة هذا "المستند الإطار" ليكون إطارا عاما لإعداد برامج المطابقة لقواعد المنافسة وتُعد هذه البرامج بمثابة تعهد من طرف المؤسسة باحترام قواعد المنافسة الحرة وتستند إلى تدابير مصممة لخلق ثقافة احترام قانون المنافسة داخل المؤسسة (تدريب وتوعية المديرين والموظفين) وإلى آليات الإنذار الداخلي والمشورة والمراجعة الرامية إلى السيطرة على خطر الانتهاكات (الوقاية ، والكشف ، والعلاج) استنتجنا من هذه الدراسة أنه:

- يجب أن تتضمن برامج المطابقة مجموعة من العناصر المهيكلة؛ وأنّ الطريقة التي يجب أن تكون عليها هذه العناصر والشكل الذي تكتسيه وكذا كيفية تنفيذها تتغير من برنامج الى آخر. وعليه، فإنه لا يوجد برنامج مطابقة محدد وإنما هي برامج يتم تصميمها خصيصا لكل مؤسسة حسب نشاطاتها في السوق.

- إن وجود برنامج للمطابقة في مؤسسة ما يشكل أداة قيمة لمنع انتهاكات القانون وكشفها وبذلك فإنّ هذا البرنامج يساهم في حماية سمعة المؤسسة، وكذلك يعزز من إمكانية تفادى المؤسسة أو على الأقل يخفف من العقوبات الإدارية والمدنية التي من المحتمل أن تتعرض لها في حالة خرقها لقواعد المنافسة دون قصد وإبداء استعدادها للتعاون مع مجلس المنافسة.
- يساعد هذا البرنامج في توضيح حدود السلوك التجاري المتقن وتحسين فهم السلوك المقبول.
- إضافة إلى الفوائد المباشرة التي تعود على المؤسسات، يمكن أن تساهم برامج المطابقة الفعال أيضا إسهاما كبيرا في توسيع نطاق المعرفة وفهم القوانين من طرف العموم؛ كما تخدم برامج المطابقة الفعالة غرضا عاما حيث تساهم في كفالة ازدهار المؤسسات والمستهلكين في سوق تنافسية ومبتكرة.

مع ذلك فإنّنا نسجل قصورا من ناحية الحوافز والامتيازات المقررة للمؤسسات مقارنة بتكاليف اعداد وتنفيذ هذه البرامج وهذا ما يؤدي الى نفور المؤسسات من اعتماد هذا المقترح خاصة أنه اداة اندماج طوعي وليس اجباري؛ لذا فإننا نقترح:

- أن يبحث مجلس المنافسة مع وزير التجارة على أن تكون هناك تحفيزات جبائيه – أي تخفيض الضرائب بنسب معينة على المؤسسة التي تعتمد برامج للمطابقة لقواعد المنافسة، وأكيد مثل هذه التحفيزات تزيد من جادبية البرنامج وبالتالي اعتماده من طرف أكبر عدد من المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يوفر ضمانة للأعوان الإقتصاديين للولوج للاستثمار بقيّم مالية أكبر دون خوف من خرق قواعد المنافسة من مؤسسات أخرى.
- كما نوصي مجلس المنافسة بتسخير إطاراته لتكوين المكلفون بإعداد وبتنفيذ برامج المطابقة لدى المؤسسات خاصة وأنه تدبير حديث تمّ اقتراحه من المجلس على المؤسسات الاقتصادية.
- ويمكن أن نضيف أنه من الميكانيزمات التي يمكن أن تحمل المؤسسات الاقتصادية على اعتماد برامج للمطابقة لقواعد المنافسة، الصرامة في متابعة الممارسات المقيّدة للمنافسة من طرف المجلس وضرورة تفعيله للإخطار التلقائي وحرصه على القيام بهذه الآلية دون انتظار إخطاره من قبل المؤسسات.

---

[1]– راجع المادة 23 من الامر 03–03 المؤرخ في 19 جمادي الاولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 43 والمعدل والمتمم بالقانون 08–12 المؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1429 الموافق لـ25 يونيو 2008 ،ج ر عدد 36 والقانون 10–05 الصادر بتاريخ 8 رمضان 1431 هـ الموافق ل 18 غشت 2010 م ج ر عدد 46.

[2]– راجع المادة 14 من الامر 03–03 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[3]– راجع لمادة 17 من الامر 03–03 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[4]– راجع المادة 34/ف1– ف2، الامر 03–03 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[5]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، المجلة النقدية، المجلد 2017، العدد 2، ص 83.

[6]– كوروقلي عبد العزيز ، مدير دراسات الأسواق و التحقيقات الاقتصادية بمجلس المنافسة، اليوم الدراسي حول "برنامج المطابقة لقواعد المنافسة" المنعقد يوم 17 جوان 2019، بفندق السوفيتال، الجزائر.

[7] - الامر 03–03 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[8]– Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012 sur les programmes de conformité aux règles de concurrence, **www.autoritedelaconcurrence.fr**.

[9] – Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, disponible sur www.bureaudelaconcurrence.gc.ca/eic/site/cb–bc.nsf/fra/03927.html

[10] - Office des Nations Unies contre la drogue et le crime ONUDC, Un programme de déontologie et de conformité contre la corruption pour les entreprises; guide pratique, Nations Unies, New York, 2013.

[11]– مجلس المنافسة، بطاقة موجزة لبرنامج المطابقة لقواعد المنافسة، http://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2898.

[12] –KOUROGLI Abdelaziz, Présentation du programme de conformité aux règles de concurrence, journée d'étude, 17 juin 2019,Sofitel Alger.

[13]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، المجلة النقدية، المجلد 2017، العدد 2، ص 86.

[14]– نفس المرجع.

[15] – Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, op cit, p 4.

[16] – IBID.

[17] – IBID.

[18]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص 93.

[19] –Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, p 4.

[20]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص 93..

[21] –Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, op cit, p 4.

[22]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، ص 5، متوفر في http://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2898

[23] – Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, op cit, p 4.

[24]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، ص7، http://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2898 .

[25] – Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p5.

[26]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص 7.

– Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p5.

[27]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص 7.

[28] – Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p6.

[29] –IBID.

- مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص 8.

[30]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص 8.

[31]– Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p6.

– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص 8.

[32] – Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit,, p7.

– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص 9.

[33]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مرجع سابق، ص10.

– Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p7.

[34] – Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p8.

– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، ص11.

[35] – Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, 2015 , p10

[36] – IBID, p12.

[37] –IBID, p15.

[38]– مجلس المنافسة، بطاقة موجزة لبرنامج المطابقة لقواعد المنافسة.

[39] –Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, p17.

[40] – IBID, p19.

[41]– مجلس المنافسة، بطاقة موجزة لبرنامج المطابقة لقواعد المنافسة

[42] – Bureau de la concurrence Canada, Les programmes de conformité d'entreprise, p20.

[43] – IBID, pp 22-23.

[44] – Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p 8.

[45]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، ص11.

[46] – Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012,op cit, p 8.

[47] – IBID.

– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة. مرجع سابق، ص12.

[48]– راجع النقطة 4 من الفصل الخامس، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة، مجلس المنافسة، مرجع سابق، ص 12.

[49]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، المجلة النقدية، المجلد 2017، العدد 2، ص 99.

[50]- يسمينة شيخ عمر، الإجراءات التفاوضية: طرق بديلة لحل النزاعات في قانون المنافسة (دراسة مقارنو بين القانونين الجزائري والفرنسي). المجلة الاكادمية للبحث القانوني، مجلد 17 العدد (01)، 2018، ص 183.

[51]- عدنان دفاس، الضمانات الممنوحة للمؤسسات في مجال المنافسة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص: قانون، جامعة مولود معمري –تيزي وزو–، الجزائر، ص225.

[52] - Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012, p 9.

[53]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، المجلة النقدية، المجلد 2017، العدد 2، ص .ص 102-103.

[54]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة. ص12.

Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012, op cit, p 9.

– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص 104.

[55]– نفس المرجع.

[56]– مجلس المنافسة الجزائري، النشرة الرسمية للمنافسة، عدد 10، 2016، ص.ص 57-58.

[57]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة. مرجع سابق، ص13.

– Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012, op cit, p10

[58]– مجلس المنافسة، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة. ص13.

– Autorité de la concurrence, Document Cadre du10 février 2012, op cit,p10.

[59]– قوسم غالية، برنامج المطابقة لقواعد المنافسة كأداة لضبط السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص 106.